الكتاب الثامن

«الحكومة الإسلامية»

آية الله الخميني

تحليل وعرض أ.د عبد الخبير محمود عطا محروس

أولاً: التعريف بآية الله الخميني:

هو آية الله روح الله الموسوي بن مصطفى بن أحمد الموسوي الخميني من سلالة جد هندي نفاه الإنجليز من كشمير في بدايات القرن التاسع عشر إلى النجف الأشرف. ثم دعاه أحد وجهاء بلدة خمين الإيرانية للإقامة في بلدته خمين وهو السيد أحمد الهندي (جد أية الله الخميني) من شقيقة هذا الرجل، أثمر هذا الزواج ثلاث بنات وولدًا اسمه مصطفى هو والد آية الله روح الله الخميني.

ولد الخميني في ٢٤ سبتمبر عام ١٩٠٠ في قرية خمين التي تبعد ٨٠ ميلًا جنوب غربي مدينة قم. حيث كان أبوه مصطفى موسوي رجلًا من رجال الدين، وكان آيات الله يكنون دائمًا بأسماء المدن أو القرى التي أتوا منها.

و يتضح مما سبق تقدم عمر الخميني وقت بداية نشاطه السياسي في بداية الستينيات حيث جاوز الستين من عمره وهي مرحلة عمريه متقدمة. فهو لم يكن من الشباب، والثورات عادةً تقاد بالشباب. واستمر نضاله ضد الشاه ونظامه سنوات حتى عام ١٩٧٩، وهو يناهز الثمانين إبان انتصار الثورة الإسلامية. وتقدم العمر له احترامه عند الشعب الإيراني، ولأن الإيرانيين من المعمرين فهذا التقدم في العمر لا يعد نقطة ضعف له بل نقطة لصالحه.

إلا أنه صاحب تقدم العمر للخميني اعتلال صحته العامة. كما يقال أنه أصيب

بأكثر من نوبة قلبية بعد عودته إلى مدينة قم في عام ١٩٧٩، وأصبح لا يستطيع أن يركز أكثر من عشرين دقيقة في اللقاء الواحد.

يعتبر الخميني الأب الروحي للشعب الإيراني ومفجر الثورة الإسلامية١٩٧٩ومرشدها الأول. وقد استطاع عبر سنوات طويلة من الصراع الفكري والسياسي أن يدعم ويقوي اتجاهات أكثر ثورية داخل الفكر الشيعي.

وكان يطلق عليه تلاميذه لقب «حاجي أغا» أو السيد الحاج. إذ كان قد جمع بين كونه سيدًا من سلالة الرسول، وحاجًا إلى بيت الله في مكة، وفي زمانه كان الحج شيئًا فريدًا يميز صاحبه. ومسألة الانتساب إلى رسول الله من المسائل التي لها تقديرها في المذهب الشيعي وبالتالي في الثقافة الإيرانية مما يضيف إلى شخص الخميني الكثير من الاحترام والتبجيل.

والخميني هو أحد رجال الدين البارزين في التاريخ الإيراني. قام بالتدريس لطلاب المدرسة الفيضية بقسم علوم الفلسفة ثم العلوم الأخلاقية ثم الفقه والأصول. فكونه من رجال الدين ومكانة رجال الدين في المذهب الشيعي مفهومة- سبق تناولها في الفصل الثاني- خاصة عندما يكون من آيات الله العظمي، حيث المقلدين له في كل مكان مما يجعل تأثيره الديني والسياسي على الجماهير مسألة مؤكدة.

ولم يكتف بالدروس والخطب التي كان يلقيها في التصدي لممارسات الشاه بل استخدم أيضًا سلاح الفتاوى، ودخل الخميني على هذا المعترك من باب الفقه السياسي. حاول الخميني في هذه الفتاوى أن يبطل القوانين التي أصدرتها الحكومة بواسطة المؤسسات التشريعية التي تتبعها، كما أشهر سلاح الفتاوى في وجه المستعمرين والصهاينة. وباعتبار الخميني فقيهًا فقد كانت له إسهاماته الخاصة في علم الفقه الشيعي. كما كان لديه يقين راسخ بأن الدين سيكون القوة الدافعة وراء

الثورة وتشكيل الحكومة الإسلامية.

كما ارتبط عنده الوطن بالدين. وفتح باب الفتوى الذي ظل مغلقًا على المسائل العبادية وعلاقة الناس بالله. وتعرض لمختلف القضايا السياسية والاجتماعية والثورية. أي علاقة الناس بالناس، وعلاقة الشعب بالحكومة، والدولة بالعالم الخارجي. وكانت هذه لغة جديدة في الخطاب الديني في قم وفي إيران كلها.

بل إن مظهره من ملبسة ولحيته وعمامته السوداء يقدم رموزًا لها دلالة في الثقافة الشيعية الإيرانية. بالإضافة إلى تبنيه لغة وألفاظًا مستمدة من القرآن مثل المستكبرين والمستضعفين والطواغيت، واستفادته من تجمع الجماهير في المناسبات الدينية الشيعية. ومنحه فقهاء نظام ما بعد الثورة لقب الإمام وهي ظاهرة جديدة في النظام الشيعي.

بدأ نجمه في الصعود كقائد ثوري مع محاولة محمد رضا بهلوي شاه إيران فرض نموذج تنموي سياسي وثقافي غربي في بداية الستينيات مما عرف باسم الثورة البيضاء أو ثورة الشاه والشعب. لذا نجد البعض يرى أن الثورة الإسلامية الإيرانية قامت بشكل ما نتاج صراع طويل بين رجلين الشاه محمد رضا بهلوي وآية الله روح الله الخميني. فقد هاجم الخميني هذه السياسات واعتبرها مهددة للكيان الإيراني. وزادت معارضة الخميني للنظام مع سياسات الامتيازات الخاصة التي بدأ الشاه في منحها للرعايا الأمريكيين والتي اعتبرها الخميني مهينة، ودليلًا على خضوع نظام الحكم للقوى الأمريكية وعميلتها إسرائيل. وهكذا نلاحظ أنه منذ الستينيات تبلور الوجه الآخر في شخصية روح الله الخميني وشيئًا فشيئًا تحول من السيد الهادئ إلى الفقيه الثائر الذي يتحدى الشاه ونظامه السياسي.

ثانيًا: ملامح التفكير السياسي عند الخميني:

تعددت الدراسات والرؤى التي تناولت أسلوب تفكير الخميني وخطابه

السياسي. فهناك من يرى أن الخميني محنك للغاية، لكنه أحادي التفكير مما يقوده لتبني مواقف تبدو غريبة مثل قوله: «إن الثورة لم تقم لتزود الناس بالطعام» في رده على مسألة البطالة. كما أنه يفكر ويتحدث بأسلوب المطلق، وتهيمن عليه رؤيته لتاريخ الشيعة هيمنة كاملة، فهو لا يمكن أن ينسى قط موقعة صفين. ولذا رسخ في نفسه شك عميق من أي شيء له علاقة بالتحكيم أو الحلول الوسط، وقد تسبب عجزه عن التوصل إلى حلول وسط إلى تعقيدات عديدة في الشؤون الخارجية والداخلية. كما ذاع عن الخميني أنه يقتنع بسهولة برأي آخر شخص يتحدث إليه.

و يرى البعض الآخر أن خطابه السياسي تميز بالسلاسة والبساطة مما كان له الأثر على مشاعر المستمعين ووصول رسالته بشكل يسير. كما أن الإعلام الغربي كان له الفضل في تسليط الضوء عليه أثناء إقامته في فرنسا.

ويشير البعض إلى أن ثمة اختلافًا بين كتابات الخميني ما قبل الثورة وخطبه ما بعد الثورة. فبعد إسقاط الشاه ظهر التحول الأيدلوجي من استخدام الإمام الحسين كرمز للاحتجاج أمام الطغيان إلى سيدنا علي كرمز للحكومة البناءة ولسيدنا محمد(ص)كرمز للعالمية.

وشكل كتاب الحكومة الإسلامية للخميني – الذي اشتمل على محاضراته التي ألقاها على تلاميذه في الحوزة الدينية بقم – منهاجه للتغيير والإصلاح للمجتمع الإيراني. وينبغي الإشارة إلى أن هذه الأفكار بخصوص الولاية المطلقة للفقيه تخالف ما سبق أن طرحه من آراء في كتابه كشف الأسرار الذي صدر في الأربعينيات حيث إنه ردد في هذا الكتاب مقولات الفكر الشيعي التقليدي التي لا تقبل إلا بالولاية المقيدة للفقيه. مما يعبر عن تطور أفكاره من مرحلة لأخرى.

ويرى البعض أن الخميني كان يتعمد أن تكون تعليماته واسعة وغير محددة، حيث إن أي تقاعس في تنفيذ أحد أوامره أو تجاهلها يقلل من زعامته وهيبته. فهو

لا يأخذ جانب أي طرف من أطراف الصراع إلا بعد الوصول لطريق مسدود. كما أنه لا يهتم بشكل فردي ومباشر إلا بعدة سياسات محددة وقليلة - مثل قرارات الحرب- بل إن البعض رآه تابعًا وليس قائدًا للرأي العام فلا يوضح نواياه إلا بعد أن يتحسس اتجاه ومشاعر الجماهير العريضة المعبر عنها في المظاهرات والمسيرات. وعند القيام باتخاذ القرار يراعي دائمًا أن يكون على علم بكل شيء وعن كل شخص، وعلى مساعديه تبسيط المشكلة إلى عدة خيارات ليختار منهم فيقوم بالاختيار السريع والحاسم فهو قليلًا ما واجه الحيرة أمام قرار اتخذه، فهو لا يحتاج إلى اجتماعات واستشارات وما إلى ذلك.

ويرتبط أسلوب اتخاذه للقرار بسماته الشخصية السابق تناولها وعلى سبيل المثال يرى «مهدي نوربخش» أنه يوجد عدة عوامل ساهمت بشكل ملموس في أن يتجاوز آية الله الخميني الحدود التي أقرها الإطار القانوني للدستور الإيراني. كان أولها الكاريزما التي تميز بها وزعامته للثورة الأمر الذي مهد الطريق بطبيعة الحال إلى تأثيره المطلق في المجتمع ومؤسساته بما في ذلك الحكومة. ويرجع العامل الثاني إلى ميل المدافعين عن ولاية الفقيه - من بين رجال الدين- إلى إشراكه خطوة بخطوة في كل صغيرة وكبيرة من قرارات البلاد أما العامل الثالث فقد كان هو الدور الذي وجب عليه أن يلعبه كوسيط بين الجماعات المختلفة التي تولت حكم البلاد.

حيث عارض الخميني أي انقسام واضح داخل النخبة فلقد عمل على تحقيق نوع من الاتفاق حول السياسات العامة وفي حالة الاختلاف غالبًا ما يمنح دعمه لمن يبدو الأضعف والنتيجة عدم قدرة أي طرف تحقيق نصر واضح في صراع القوة الداخلي. لقد كان الخميني من خلال دوره غير المؤسسي الملجأ الأخير لكافة القوى السياسية المتصارعة من وصولها لنقطة اللاعودة. ولقد استغل الخميني مناخ الرهبة وإستراتيجية الأزمة والتهديدات الموجهة للثورة واستخدامها لغرض التوحد حول

سلطته. وسهلت سلطة الخميني الروحية ودوره كمرشد للأمة من أن يلعب دورًا واضحًا في مؤسسات ما بعد الثورة وفقًا لنظرية ولاية الفقيه التي نص عليها الدستور. ودوره كحكم بين القوى السياسية يمثل أهم الأدوار في هذه المرحلة.

ثالثًا: الإمام الخميني ونظرية ولاية الفقيه:

انحاز الخميني للرأي القائل بعموم ولاية الفقيه عندما أدرك مدى عقم الموقف الشيعي التقليدي والذي يؤثر العزوف عن العمل السياسي انتظارًا للإمام الغائب حتى في مواجهة نظام مستبد وجائر. فلقد آمن الخميني أن النظام الإيراني القائم نظام فاسد، وأنه لابد من إزالته. وأنه لا توجد غير قوة العقيدة التي يمكنها أن تسقطه، فاستدعى فكرة عموم ولاية الفقيه من التراث الشيعي، وطورها وأكسبها أبعادًا سياسية مما جعلها ترتبط باسمه تحديدًا.

قدم الإمام الخميني تفسيره لمفهوم «ولاية الفقيه» في كتابه «الحكومة الإسلامية»، ووضح فيه الدوافع الواقعية التي جعلته يدعو للثورة والخروج على مبدأ «الانتظار». وعرض الخميني هذه النظرية عام ١٩٦٥م. وقد ارتكزت على محورين أساسيين: لابد من تشكيل حكومة إسلامية ومسئولية إقامتها تقع على عاتق الفقهاء العدول.

وكان طبيعيًا أن يرد الخميني على مقولات الداعين إلى انتظار الإمام الغائب فطرح على مستمعيه في حوزة النجف الأشرف مجموعة من الأسئلة إذ قال: «قد مر على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدي أكثر من ألف عام وقد تمر ألوف السنين في طول هذه المدة هل تبقى أحكام الإسلام معطلة؟ هل حدد الله عمر الشريعة بمائتي عام مثلًا (حتى اختفاء الإمام الثاني عشر) إن الذهاب إلى هذا الرأي أسوأ في نظري من الاعتقاد بأن الإسلام منسوخ..» . وفي موضع آخر من محاضراته عاد يتساءل: «في عهد الغيبة لا يوجد نص على شخص معين يدير شؤون الدولة ما هو الرأي؟.. هل

تُترَك أحكام الإسلام معطلة أم نرغب بأنفسنا عن الإسلام؟ أم نقول إن الإسلام جاء ليحكم قرنين من الزمان فحسب ليهملهم بعد ذلك؟ وبوضوح أجاب على السؤال: على الفقهاء العدول أن يتحينوا هم الفرص وينتهزوها من أجل تنظيم وتشكيل حكومة رشيدة يراد بها تنفيذ أمر الله وإقرار النظام العادل.»، ويشترط الخميني في الفقيه الحاكم شرطين رئيسيين: العلم بالقانون والفقه الإسلامي، والعدالة.

وهو يؤكد ثبوت وعموم ولاية الفقيه، ويفترض لهذا الفقيه العادل- إذا وجد- حق إقامة الحكومة الإسلامية وحق الطاعة. وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان النبي ﷺ يليه منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا ويطيعوا ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية السياسية ما كان يملكه الرسول وأمير المؤمنين علي.

كما اعتبر الخميني ولاية الفقيه أمر اعتباري جعله الشرع كما القيم على الصغار فالقيم على شعب بأسره لا تختلف مهمته عن القيم على الصغار إلا من ناحية الكمية. ويشير الخميني أن قيام الفقيه بالوظائف الشرعية إنما هو تنفيذ لأوامر الله وطاعة له. ونظر الخميني للفقيه باعتباره «وصي» النبي في عصر الغيبة، وهو إمام المسلمين وقائدهم والقاضي بينهم في مشاكلهم المعاصرة. ولا يعارض الخميني الاستفادة من أصحاب التخصصات الأخرى في النواحي العلمية والفنية والتطبيقية والتنظيمية. لكن فيما يتعلق بالأمور السياسية والاجتماعية وإدارة الدولة وتحقيق العدل بين الناس فهي من اختصاصات الفقيه العادل. ويرى الخميني أن حكومة الإسلام هي حكومة القانون والحاكم هو الله وحده وهو المشرع لا سواه وهذا ما دفع البعض لوصف الحكومة الإسلامية بأنها حكومة الحق الإلهي إلا أنه وصفها بأنها حكومة الفقهاء العاملين بالفقه والعاملين بالعدل.

والحكومة الإسلامية عند الخميني لا تشبه الأشكال الحكومية المعروفة فهي وإن

كانت دستورية وليست مطلقة يستبد فيها رئيس الدولة برأيه إلا أنها في فكر الخميني تكتسب معنى خاصًا. فإذا كان محك الدستورية في النظم القائمة هو التقيد بالنصوص الوضعية التي قد تكون لها روافدها الدينية أحيانًا، فإن محك هذه الدستورية في النظام الإسلامي هو التقيد المطلق بالأوامر الإلهية والسنة النبوية المطهرة.

رابعًا: ولاية الفقيه في نظر علماء الشيعة:

حسب وجهة نظر بعض علماء الشيعة المعاصرين، فإن ولاية الفقيه هي ولاية اعتبارية أي تعتمد على العقل وليس الوحي، لأن الوحي انقطع مع موت الرسول. وهي ليست كولاية الإمام لأن الإمام مزود بلطف إلهي، بينما الفقيه مزود بعلمه وعدالته ونزاهته وسعة تفكيره، وهذا ما يؤكده أيضًا الإمام الخميني.

وليس الفقهاء هم الذين ابتدعوا لأنفسهم هذه الوظيفة بل الله هو الذي حدد لهم هذا الدور سواء في الآيات القرآنية أو على لسان الرسول الذي ذكر ذلك في أحاديثه. وهذا التعيين الضمني من الله لا يطال شخص الفقيه وهويته بل دوره، وبذلك فإن دور الفقيه برأي المفكرين الشيعة المعاصرين هو دور إلهي أي تم تعيينه من الله أما شخص الفقيه وهويته فهذا من اختصاص الأمة الإسلامية لأنها هي التي تحدد الشخص المناسب كما يقول السيد محمد باقر الصدر: «والنبي والإمام معينان من الله – تعالى – تعيينًا شخصيًا وأما المرجع فهو معين تعيينًا نوعيًا. أي أن الإسلام حدد الشروط العامة للمرجع، وترك أمر التعيين والتأكيد من انطباق الشروط إلى الأمة نفسها. ومن هنا كانت المرجعية كخط قرارًا إلهيًا، والمرجعية كتجسيد في فرد معين قرارًا من الأمة».

يعترض بعض علماء الشيعة المعاصرين على رأي الإمام الخميني في مسألة ولاية الفقيه. وبعض هؤلاء ممن شاركوا شعب إيران ثورته على الحكم الإمبراطوري، وكانت لهم مكانتهم البارزة في قيادة الثورة وبعد انتصارها وبعضهم

ممن يقيمون خارج إيران وكان لهم موقف واضح في تأييد الثورة وقيادتها.

في الفريق الأول أغلب المراجع الكبار وعلى رأسهم آيات الله شريعت مداري، طلقاني، والطباطبائي، والقمي، والشيرازي، وزنجابي، وكلبايكاني، ومرعشي نجفي، والخوئي، وإجمال موقفهم هو ضرورة امتناع الفقهاء عن الاشتغال بالسياسة، وأن يكونوا معنيين فقط بالدعوة والتربية مع إمكانية توجيه السلطة من خلال لجنة إشراف على القوانين، حيث لا دور للفقيه في الحكم بآية صورة على أساس أن الحاكم العادل لا يمكن أن يبرز بين ظهراني الشيعة إلا بظهور الإمام الغائب. ويقرر آية الله شريعت مداري أحد كبار علماء الشيعة في إيران: «أن المبدأ الذي نسعى إليه هو أن يحكم الشعب نفسه. هذه هي الجمهورية الإسلامية لأنه لا يجوز أن يحكم فرد واحد أو طبقة واحدة. فللشعب أن ينتخب ممثليه للبرلمان بالاقتراع الحر وكل حكومة تريد أن تحكم لابد أن تنال ثقة البرلمان بعد أن يعينها رئيس الجمهورية. وعندما يقر البرلمان القوانين لابد أن يراعى رأي الأكثرية انطلاقًا من عدم جواز مخالفة القوانين للإسلام، لأن الأكثرية الساحقة من أهل البلاد هم من المسلمين».

ومن الفريق الثاني العالم الشيعي المعروف الشيخ محمد جواد مغنية، فقد كان آخر ما نشره قبيل وفاته كتابه «الخميني والدولة الإسلامية»، فبينما يرى الخميني أن ولاية الفقيه ولاية عامة كولاية النبي (ص) وكولاية الأئمة المعصومين، يرى الشيخ مغنية أن ولاية الفقيه أخص وأضيق من ولاية النبي أو ولاية الأئمة المعصومين. ويناقش مغنية محاولة الخميني للربط بين ولاية الفقيه أو«قوامته» وبين الولاية أو القوامة على القصر فينتهي إلى تقرير أن التفاوت في المنزلة يستدعي التفاوت في الآثار لا محالة. ومن هنا كان للمعصوم الولاية على الكبير والصغير حتى المجتهد العادل. أما المساواة بين الاثنين كمًا وكيفًا فلا تستدعي بحال أن تكون ولاية المجتهد

كولاية المعصوم الذي هو أولى بالمؤمنين من أنفسهم حتى أنفس المراجع الكبار وينقل الشيخ مغنية بعض أقوال علماء الشيعة التي تذهب إلى عدم صحة عموم ولاية الفقيه ويقصرونها على أمور القضاء والإفتاء في عصر الغيبة. ويرى أن الدولة الإسلامية لا تعني سيطرة الشيوخ على الحكم، واحتكارهم لسلطان السياسة، وإنما تعني أن الشريعة الإسلامية هي الإطار والمعيار لقوانين الدولة لتصرفاتها. فكل ما يتفق وهذه الشريعة يجب تنفيذه ولا يجوز الطعن فيه. وما ثبت تعارضه يحكم ببطلانه وإلغاء آثاره.

ويبدو أن الخلاف بين رأي الخميني ورأي غيره من علماء الشيعة يرجع إلى اختلاف غاية الخميني عن غاية غيره ممن سبقه من علماء الشيعة الذين قصروا هذه الولاية على أمور القضاء والإفتاء. حيث إن اتجاه الخميني إلى هدف سياسي محدد منذ بدأ حركته المعارضة للشاه ونظام حكمه. هذا الهدف السياسي هو إقامة حكومة إسلامية ترث حكم الشاه، وتقيم في إيران دولة إسلامية. وكانت العقبة التي تقف في وجه هذا الاتجاه وتحول دون تحقيق هذه الغاية عقبة فكرية تتمثل في عدم اقتناع أتباع المذهب الشيعي بحكومة تتصف بصفة الإسلامية إلا إذا كان على رأسها الإمام المعصوم. وهذا الإمام في نظرهم لم يعد بعد ويتعين على الشيعة انتظار عودته ليقوم بأمر الدولة الإسلامية. ولم يكن أمام الخميني من سبيل لتخطي هذه العقبة في المذهب الشيعي والفكر السياسي الشيعي إلا تطوير نظرية ولاية الفقيه من منطلق سياسي يتيح للشيعة إقامة دولة إسلامية على الرغم من غيبة الإمام المعصوم.

خامسًا: ولاية الفقيه عند فقهاء أهل السنة:

يرى الإمام أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الملقب بإمام الحرمين أن العلماء هم في الحقيقة الذين يجب أن يكونوا حكام الأمة إذا لم يوجد شخص يستحق منصب الخلافة بشروطه المحددة في الفقه السياسي الإسلامي. وهو

لا يجعل العلماء كما يفعل غيره من الفقهاء ضمن أهل الحل والعقد بمكانتهم المعروفة في الفقه الإسلامي، وإنما يجعل الحكم إليهم والحاكم المحتكر لقوة السلطة تابع لهم. ويبدو من ذلك وضوح الشبه بين نظرية ولاية الفقيه كما يعرضها آية الله الخميني ومكانة الفقهاء عند الجويني. وإذا كان الخميني يرى للفقيه ولاية سياسية في غيبة الإمام المعصوم فإن الجويني يرى للفقهاء الولاية نفسها في حالة عدم وجود الخليفة الشرعي الذي يحكم الدولة الإسلامية.

ويرى د.محمد عمارة أن الخميني لم يقدم - والفقهاء المجتهدين الذين زاملوه وتابعوه في الثورة الشيعية الإيرانية الحديثة- الجديد فيما يتعلق بنظرية الإمامة، ففي هذه القضية نجد الخميني تقليديًا محافظًا ليس لديه تجديد ولا جديد، لكن الجديد الذي سلط عليه المزيد من الأضواء هو:

١- تشخيص الواقع البائس الذي يحيا فيه المسلمون

٢- إبراز تناقض هذا الواقع مع الإسلام نهجًا وفكرًا

٣- التركيز على «عموم ولاية الفقيه» كموقف عملي مدعم بالفكر النظري يتجاوز به الشيعة الجمود الذي شل حركتهم الثورية منذ غيبة الإمام الثاني عشر.

سادسًا: الأفكار الرئيسية للكتاب:

الكتاب هو دروس فقهية ألقاها الخميني المرجع الأعلى للشيعة على طلاب علوم الدين في النجف الأشرف تحت عنوان «ولاية الفقيه»

أقسام الكتاب الرئيسية: الأهداف:

أولًا: أدلة ضرورة تشكيل الحكومة:

ثانيًا: نظام الحكم الإسلامي

ثالثًا: سبيل النضال من أجل تشكيل حكومة إسلامية:

١- أدلة ضرورة تشكيل الحكومة:

١-أ- ضرورة المؤسسات التنفيذية:

مجموعة القوانين لا تكفي لإصلاح المجتمع. ولكي يكون القانون مادة لإصلاح وإسعاد البشر، فانه يحتاج إلى السلطة التنفيذية. لذا فان الله ﷻ قد جعل في الأرض -إلى جانب مجموعة القوانين- حكومة وجهاز تنفيذ وإدارة. الرسول الأعظم (ص) كان يترأس جميع أجهزة التنفيذ في إدارة المجتمع الإسلامي. وإضافة إلى مهام التبليغ والبيان وتفصيل الأحكام والأنظمة كان قد اهتم بتنفيذها حتى أخرج دولة الإسلام إلى حيز الوجود.

١-ب- ضرورة استمرار تنفيذ الأحكام:

بديهي أن ضرورة تنفيذ الأحكام لم تكن خاصة بعصر النبي(ص) بل الضرورة مستمرة لأن الإسلام لا يحد بزمان أو مكان. فقد ثبت بضرورة الشرع والعقل أن ما كان ضروريًا أيام الرسول(ص) وفي عهد الإمام علي من وجود الحكومة لا يزال ضروريًا إلى يومنا هذا ولتوضيح ذلك أتوجه إليكم بالسؤال التالي: قد مر على الغيبة الكبرى للمهدي أكثر من ألف عام وقد تمر ألوف السنين قبل أن تقتضي المصلحة قدوم الإمام المنتظر في طول هذه المدة هل تبقى أحكام الإسلام معطلة؟ هل حدد الله عمر الشريعة بمائتي عام مثلًا؟ إذن فإن كل من يتظاهر بالرأي القائل بعدم ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية فهو ينكر ضرورة تنفيذ أحكام الإسلام ويدعو إلى تعطيلها وتجميدها وهو ينكر بالتالي شمول وخلود الدين الإسلامي الحنيف.

١-ج- في عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب:

لم يكن أحد من المسلمين يشك في ضرورة استمرار وجود الحكومة من بعد الرسول ﷺ الكل متفقون على ذلك وإنما وقع الاختلاف في شخص من يتولى ذلك.

فقد كانت الحكومة موجودة بعد الرسول وفي زمن الإمام علي خاصة بجميع مؤسساتها الإدارية والتنفيذية من غير شك.

١-د- حقيقة قوانين الإسلام:

وماهية قوانين الإسلام دليل آخر على ضرورة تشكيل الحكومة فهي تدلنا على أنها جاءت لتكوين دولة تكون فيها إدارة ويكون فيها اقتصاد سليم وثقافة عالية.

أ- أحكام الشرع تحتوي على قوانين متنوعة لنظام اجتماعي متكامل.

ب- ولا سبيل إلى وضع أحكام الشرع موضع التنفيذ إلا بواسطة حكومة ذات أجهزة مقتدرة مثل الأحكام المالية، أحكام الدفاع، أحكام الحدود والديات.

١-هـ- موقف الخميني من السلطة الجائرة: ضرورة الثورة السياسية:

يرى الخميني أن الشرع والعقل يفرضان علينا ألا نترك الحكومات وشأنها. والدلائل على ذلك واضحة فإن تمادي هذه الحكومات في غيها يعني تعطيل نظام الإسلام وأحكامه. في حين توجد نصوص كثيرة تصف كل نظام غير إسلامي بأنه شرك والحكام فيه طواغيت ونحن مسئولون عن إزالة آثار الشرك من مجتمعنا المسلم. وفي نفس الوقت نحن مسئولون عن تهيئة الجو المناسب لتربية وتنشئة جيل مؤمن فاضل يحطم عروش الطواغيت.

١-و- ضرورة الوحدة الإسلامية:

ومن جهة أخرى فقد جزأ الاستعمار وطننا. ونحن لا نملك الوسيلة إلى توحيد الأمة الإسلامية وتحرير أراضيها وإسقاط الحكومات العميلة لهم إلا أن نسعى إلى إقامة حكومتنا الإسلامية. تشكيل الحكومة إذن يرمي إلى الاحتفاظ بوحدة المسلمين.

١-ز- ضرورة إنقاذ المظلومين والمحرومين:

يقول الخميني: كيف يسوغ لنا اليوم أن نسكت عن بضعة أشخاص من

المستغلين والأجانب المسيطرين بقوة السلاح وهم قد حرموا مئات الملايين من الاستمتاع بأقل قدر من مباهج الحياة ونعمها. فواجب العلماء وجميع المسلمين أن يضعوا حدًا لهذا الظلم وأن يسعوا من أجل سعادة الملايين من الناس في تحطيم الحكومات الجائرة بتأسيس حكومة إسلامية عاملة مخلصة.

٢ـ نظام الحكم الإسلامي:

٢-أ- امتيازه عن سائر الأنظمة السياسية:

الحكومة الإسلامية لا تشبه الأشكال الحكومية المعروفة. فليست هي حكومة مطلقة يستبد فيها رئيس الدولة برأيه. فحكومة الإسلام ليست مطلقة وإنما هي دستورية ولكن لا بالمعنى الدستوري المعروف الذي يتمثل في النظام البرلماني أو المجالس الشعبية وإنما هي دستورية بمعنى أن القائمين بالأمر يتقيدون بمجموعة من الشروط والقواعد المبينة في القرآن والسنة والتي تتمثل في وجوب مراعاة النظام وتطبيق أحكام الإسلام وقوانينه.

٢-ب- شروط الحاكم:

والشروط التي ينبغي توفرها في الحاكم نابعة من طبيعة الحكومة الإسلامية فإنه بصرف النظر عن الشروط العامة كالعقل والبلوغ وحسن التدبير هناك شرطان مهمان هما:

٢-ب-(١)- العلم بالقانون الإسلامي:

بما أن الحكومة الإسلامية هي حكومة القانون كان لزامًا على حاكم المسلمين أن يكون عالمًا بالقانون

٢-ب-(٢)- العدالة:

وعلى الحاكم أن يتحلى بأقصى حد من كمال العقيدة وحسن الأخلاق مع العدل

والنزاهة من الآثام. لأن من يتصدى لإقامة الحدود وإنقاذ الحقوق وينظم موارد بيت المال لا ينبغي أن يكون ظالمًا.

٢-ج- الحاكم في زمن الغيبة:

وإذا كنا نعتقد أن الأحكام التي تخص بناء الحكومة الإسلامية لا تزال مستمرة وأن الشريعة تنبذ الفوضى كان لزامًا علينا تشكيل الحكومة. والعقل يحكم بضرورة ذلك.

واليوم -في عهد الغيبة- لا يوجد نص على شخص معين يدير شؤون الدولة فما هو الرأي؟ هل تترك أحكام الإسلام معطلة؟ أم نرغب بأنفسنا عن الإسلام؟ وبالرغم من عدم وجود نص على شخص من ينوب عن الإمام حال غيبته إلا أن خصائص الحاكم الشرعي لا يزال يعتبر توفرها في أي شخص مؤهلًا إياه ليحكم في الناس وهذه الخصائص التي هي عبارة عن: العلم بالقانون والعدالة موجودة في معظم فقهائنا في هذا العصر فإذا أجمعوا أمرهم كان في ميسورهم إيجاد وتكوين حكومة عادلة عالمية منقطعة النظير.

٢-د- ولاية الفقيه:

وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبيﷺ منهم ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا. ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسولﷺ وأمير المؤمنين علي على ما يمتاز به الرسول والإمام من فضائل ومناقب خاصة. لأن فضائلهم لم تكن تخولهم أن يخالفوا تعاليم الشرع. وقد فوض الله الحكومة الإسلامية الفعلية المفروض تشكيلها في زمن الغيبة نفس ما فوضه إلى النبي(ص) وأمير المؤمنين من أمر الحكم والقضاء والفصل في المنازعات...

٢-د- (١)- الولاية الاعتبارية:

ولا ينبغي أن يساء فهم ما تقدم فيتصور أحد أن أهلية الفقيه للولاية ترفعه إلى منزلة النبوة أو إلى منزلة الأئمة لأن كلامنا هنا لا يدور حول المنزلة وإنما يدور حول الوظيفة العملية. وبعبارة أخرى فالولاية تعني الحكومة والإدارة وليست امتيازًا أو محاباة.

ولاية الفقيه أمر اعتباري جعله الشرع كما يعتبر الشرع واحدًا منا قيمًا على الصغار فالقيم على شعب بأسره لا تختلف مهمته عن القيم على الصغار إلا من ناحية الكم.

وإذا فرض فقيه عادل متمكنًا من إقامة الحدود فهل يقيمها على غير الوجه الذي كانت تقام عليه أيام الرسول؟ نفس هذه الولاية والحاكمية موجودة لدى الفقيه بفارق واحد هو أن ولاية الفقيه على الفقهاء الآخرين لا تكون بحيث يستطيع عزلهم أو نصبهم لأن الفقهاء في الولاية متساوون من ناحية الأهلية.

بعد هذا ينبغي للفقهاء أن يعملوا فرادى أو مجتمعين من أجل إقامة حكومة شرعية تعمل على إقامة الحدود وحفظ الثغور...وإذا كانت الأهلية لذلك منحصرة في فرد كان ذلك عليه واجبًا عينيًا وإلا فالواجب كفائي.

٢-د- (٢)- الولاية التكوينية:

ثبوت الولاية والحاكمية للإمام علي لا تعني تجرده عن منزلته التي هي له عند الله ولا تجعله مثل من عداه من الحكام. (وفي هذه الفقرة نلاحظ رفع الخميني كأحد مراجع الشيعة للأئمة لمرتبة هي أعلى من الأنبياء المرسلين وهو ما يشير لعلامة استفهام لفهمه وفهم الشيعة لوضعية ومكانة الإمام).

- ولاية الفقيه مستفادة من الأحاديث:

(يسرد الخميني عدد من الأحاديث التي ينسبونها إلى الرسول وإلى بعض أئمتهم أو توقيع صدر عن الإمام الثاني عشر والتي يحاول من خلالها إثبات شرعية ولاية الفقيه) .

ذهب بعض رجال الدين الشيعة مثل النراقي والنائيني إلى أن للفقيه جميع ما للإمام من الوظائف والأعمال في مجال الحكم والإدارة والسياسة. وذهب البعض الآخر إلى أن ولاية الفقيه ليست من الشمول بحيث تكون كولاية الإمام علي. ويذكر الخميني أنه إن وقع في ذلك خلاف فلا يرى أن خلافًا وقع في أن منصب القضاء من مختصات الفقيه العادل.

- آيات من القرآن المجيد:

يعرض الخميني للآية الكريمة «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل...» ويفسر الآية بأن الأمانة هي أمانة الإمامة، وأن الحكم بين الناس بالعدل يشير لا للقضاة ولكن إلى من يمسكون بأيديهم زمام الأمور.

٣ـ سبيل النضال من أجل تشكيل حكومة إسلامية:

علينا أن نسعى بجد لتشكيل الحكومة الإسلامية ونبدأ عملنا بالنشاط الدعائي.ففي كل العالم على مر العصور كانت الأفكار تتفاعل عند مجموعة من الأشخاص ثم يكون تصميم وتخطيط ثم بدء العمل ومحاولة لنشر هذه الأفكار وبثها من أجل إقناع الآخرين تدريجيًا ثم يكون لهؤلاء نفوذ داخل الحكومة يغيرها على النحو الذي تريده تلك الأفكار ويريده ذووها أو يكون هجوم من الخارج لاقتلاع أسسها وإحلال حكومة قائمة على هذه الأفكار محلها.

وعلى الفقهاء بيان المسائل والأحكام والأنظمة الإسلامية وتقريبها إلى الناس

من أجل إيجاد تربة صالحة تعيش على سطحها النظم والقوانين الإسلامية. على المجامع العلمية اليوم في قم وخراسان وفي كل مكان أن يدلوا الناس إلى طريق الإسلام ويعرضوا أفكاره وما ينبغي أن تكون عليه حكومتكم.وتبثوا ذلك في صفوف الجامعيين بصورة خاصة لأن أولئك أكثر تفتحًا من غيرهم. علينا أن نذكر الناس بما كانت عليه الحكومة الإسلامية في صدر الإسلام.

٣-أ- الاجتماع من أجل نشر المبادئ:

كثير من الأحكام العبادية تصدر عنها خدمات اجتماعية وسياسية فعبادات الإسلام عادة توأم سياساته وتدبيراته الاجتماعية. فصلاة الجماعة مثلًا واجتماع الحج والجمعة تؤدي بالإضافة إلى ما لها من آثار خلقية وعاطفية إلى نتائج سياسية. فعلينا أن نفيد من موسم الحج ونجني منه أطيب الثمار في الدعوة إلى الوحدة والدعوة إلى تحكيم الإسلام في الناس كافة وعلينا أن نبحث مشكلاتنا ونكتشف ما وضعه الإسلام من حلول جذرية.

ولو كانت الجمعة مستمرة إلى يومنا هذا بخطبها وحماسها وروحها وآفاق التفكير فيها لما انتهى الأمر إلى هذا الحد. علينا أن نسعى لإعادة إحياء مثل هذه الاجتماعات ونستغلها في التوجيه والإرشاد والتوعية والقيادة إلى الصلاح والنجاح.

٣-ب- عاشوراء جديد:

وكما تحتفظون بذكرى عاشوراء الحزينة ولا تفرطون بها، فلتكن المصائب التي جرت على دين الإسلام من أول يوم وإلى يومنا هذا عاشوراء جديدًا تحيون ذكراه باستمرار. وإنكم إذا تحدثتم عن الإسلام بكل إخلاص وأظهرتم للناس أحكامه وأنظمته الاجتماعية فإن الناس سيرحبون بهذا الدين ويتبعونه.

٣-ج- المقاومة على المدى الطويل:

ونحن لا نتوقع أن تؤتي تعليماتنا وجهودها أكلها في زمن قصير لأن ترسيخ دعائم الحكومة الإسلامية يحتاج إلى وقت طويل وجهود مضنية.

٣-د- إصلاح الهيئات الدينية:

قيادة الأمة إلى الصلاح ومعرفة الإسلام على وجهه تستلزم صلاح أهل العلم وحملة الشريعة بمعنى ضرورة تكامل نشاطهم التعليمي والاعتماد على النفس والثقة بها واجتناب الكسل والوهن والضعف ومحاولة محو آثار ما ينشر في الناس من أباطيل وتهذيب الأفكار المتحجرة وطرد فقهاء القصور الذين باعوا دينهم بدنيا غيرهم وفضح أعمالهم.

٣-هـ- إزالة آثار العدوان الاستعماري الفكري والخلقي:

مرت القرون وعملاء الاستعمار وأجهزة دوائر التربية ودوائر السياسة تنفث السموم في أفكار الناس وأخلاقهم حتى أفسدوها والناس في ريب من أمرنا بسبب هذه السموم ومجامعنا وهيئاتنا الدينية هي بدورها تحتاج إلى إصلاح ولابد من اجتثاث جذور الأفكار الوافدة من الخارج ومحاربة كل سوء وفساد وانحراف في المجتمع.

وعلينا أن نستفيد من ذوي الاختصاص العلمي والفني فيما يتعلق بالأعمال الإدارية والإحصائية والتنظيمية وأما ما يتعلق بالإدارة العليا للدولة وبشؤون بسط العدالة وتوفير الأمن والقضاء والحكم بين الناس بالعدل فذلك ما يختص به الفقيه.

ومن جهة أخرى فقد بذلوا قصارى جهدهم في التقليل من شأن الإسلام وتحديد وظائفه ووظائف القائمين عليه من الفقهاء والعلماء وحصر تلك الوظائف في حدود بيان المسائل وفي حدود المواعظ والإرشادات. المؤسسات الاستعمارية كلها وسوست في صدور الناس أن الدين لا يلتقي مع السياسة. وليس من حق

الفقهاء أن يعملوا لتقرير مصير الأمة.

٣-و- تطهير المراكز الدينية:

وهذه المراكز الدينية العلمية التي تمارس فيها عمليات التدريس والتعليم الديني والزعامة الدينية وهي موطن الفقهاء العدول ومهبط الطلبة والأساتذة من شتى البلاد. وأنتم تعلمون ما جناه الإسلام من فقهاء السلاطين وتعلمون ما لتعامل الفقيه مع الجائرين من تأثير في الناس. فانضواء الفقيه تحت لوائهم يكون أشد ضررًا على الإسلام من انضواء أي فرد عادي آخر.

٣-ز- اطردوا فقهاء السلاطين:

هؤلاء ليسوا بفقهاء، وقسم منهم قد ألبستهم دوائر الأمن والاستخبارات العمائم لكي يدعوا الله للسلطان. هؤلاء يجب فضحهم لأنهم أعداء الإسلام يجب على المجتمع أن ينبذهم.

٣-ح- تدمير الحكومات الجائرة:

- مقاطعة المؤسسات التابعة للحكومة الجائرة.

- ترك التعاون معها.

- الابتعاد عن كل عمل يعود نفعه عليهم.

- تأسيس مؤسسات قضائية ومالية واقتصادية وثقافية وسياسية جديدة.

وعلينا بمحاربة حكم الطاغوت لأن الله - تعالى - قد أمر بذلك وهو قد نهى عن طاعة الطاغوت والسير في ركابه. وعلى السلطات غير العادلة أن تخلي مكانها لمؤسسات الخدمات العامة الإسلامية لتقوم تدريجيًا حكومة إسلامية شرعية مستقرة.

سابعًا: تأثير فكر الخميني على الأمة

لقد استطاع الخميني أن يصبح القائد الوحيد لحركة ثورية كبرى، حيث اكتسب أهميته كزعيم ثوري من ارتباطه الكامل بهذه الثورة ورفضه لأي حلول وسط. كما لا يجب إغفال قدراته الروحانية والمعنوية، حيث استطاع تجنيد من لم يكن له أي ارتباط بالأيدلوجية الإسلامية، مما ساعد على إعادة ربط الإسلام بأيدلوجية ثورية ممثلة للتطلعات الإيرانية. ويرى البعض أن الخميني قد أظهر كفاءة بالغة في الإستراتيجية الثورية فقد كان لديه من الصبر ما يقلب به نظام حكم الشاه. كما أظهر حساسية لمزاج وتطلعات أمته بشكل يكاد يكون فريداً في التاريخ الإيراني.

ميز جيمس بيرنز القائد الثوري بكونه يتصف بالالتزام والإيمان بالقيم والغايات التي من أجلها قامت الثورة التي قادها، وبالقدرة والاستعداد للتضحية في سبيل تحقيق هذه الغايات. ويصاحبه ذلك الإيمان والالتزام في لحظات الانتصار وكذلك في لحظات الانكسار. وهو يعبر دائمًا عن مطالب وآمال الجماهير، ويحرض على تعبئتها حتى تشارك في عملية التغيير. وهو في العادة صاحب رسالة أي يبشر بقيم عليا وبمجتمع جديد. ولذلك فإنه يسعى إلى أن يخلق لدى الجماهير الوعي بأهمية تحقيق مثل هذه الرسالة.وهذا النمط ينطبق في كثير منه على الخميني كقائد ثوري صاحب رسالة وهو ما يرتبط بنمط القائد الكاريزمي. وهو القائد الذي يعبر عن روح الأمة والإرادة العامة... ويرتبط أيضًا بمصطلح القيادة الثورية نموذج القائد العقائدي لدى د.مجيد خوري فهو ذلك القائد الملتزم بأيدلوجية معينة ويسعى من أجل تحقيق مبادئ تلك الأيديولوجية. ويمكن وصف الخميني أو تصنيفه بقائد ثوري كاريزمي وعقائدي.

إن وضع الخميني بالنسبة للثورة الإيرانية لم يكن يختلف عن وضع لينين في الثورة البلشفية أو وضع ماوتسي تونغ بالنسبة للثورة الصينية. لكن ربما كان نموذج

الخميني أقرب إلى نموذج لينين منه إلى نموذج ماوتسي تونغ. فكل من الخميني ولينين أدار الثورة من منفاه أما ماوتسي تونغ فقد أدار الثورة من داخل الصين. لذلك يرى البعض أنهما لم يكن لهما الدور الكبير في الثورة وقصروه على جني ثمار أحداث كان لآخرين فضل صنعها.

إلا أن الخميني يختلف عن غيره من قادة الثورات الأخرى من حيث حجم الشحنة المعنوية والروحية التي فجرها. وهو اختلاف يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالصفة التي قدم بها نفسه للمجتمع الإيراني الذي عاد إليه بعد سنين الغربة: صفة نائب الإمام المعصوم. فالخميني إن لم يزعم لنفسه مرتبة الإمام الغائب إلا أنه أخذ لنفسه نفس صلاحياته في إطار ما يعرف بالتجديد في النسق السياسي الشيعي.

لقد تمكن الخميني بآرائه الثورية من إحداث نقلة هائلة على مستوى الفكر الشيعي، كما أثارت أفكاره جدلًا واسعًا في الدائرة السنية، وإذا كانت حدة الطابع الثوري للثورة الإسلامية في إيران قد خفت بحكم طبيعة الانتقال التدرجي والنسبي من الثورة إلى الدولة، فإن أفكار الخميني أصبحت تشكل عقيدة سياسية لجيل واسع من الإيرانيين، وبلغت درجة من الثبات والاستقرار بحيث يبدو أنها هي التي تحمي النظام الإيراني وليس العكس، وهذا يعني قوة الأدوار الوظيفية التي لازالت تؤديها أفكار الخميني سواء فيما يتصل ببناء الدولة مع الحفاظ على الطابع الثوري، أو فيما يتصل بتوحيد الإيرانيين أمام المخاطر الخارجية، وتحفيز إيران لاحتلال المكانة الإقليمية والدولية التي تساير قوة الفكر الخميني واستمرارية تأثيره على المستوى الإيراني.

*****